

المحاضرة الخامسة مناهج وفروع علم الاقتصاد

أولا- مناهج علم الاقتصاد:

يعتبر المنهج السبيل الذي يتبعه العقل في استخلاص واستنتاج المعارف و المكتسبات، بما أن علم الاقتصاد علم مستقل بذاته، فإن الدارسين له يبحثون دائما في الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل بصفة دورية ومستمرة على تطوير هذه القوانين والنظريات، فنجدهم في سبيل ذلك يستعينون بنوعين أساسيين من المناهج هما المنهج الاستنباطي و المنهج الاستقرائي، وفيما يلي سوف يتم شرح كل منهج على حدى:

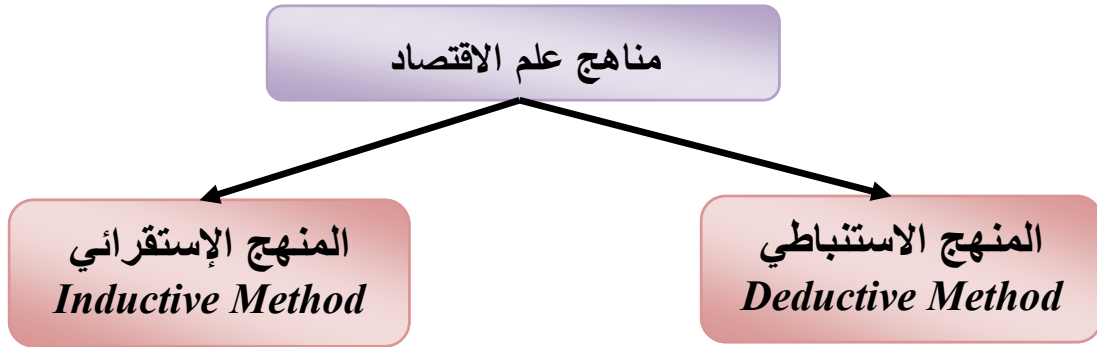
1- مفهوم المنهج العلمي:

هناك عدة تعاريف وضعت من أجل إعطاء مفهوم شامل للمنهج العلمي وقبل تعريفه إصطلاحا وجب علينا اولا معرفة معناه لغة. حيث يقصد بالمنهج العلمي لغة الطريق أو المسلك، ونعني به المسار الذي يتخذه الباحث عند معاينته ودراسته لموضوع ما. أما إصطلاحا فنعني به:

- مجموعة من القواعد المصاغة التي يعتمدها الباحث لأجل الوصول الى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، وهو بذلك يمثل فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة من أجل إكتشاف الحقيقة عند عدم معرفتها، و برهنتها في حالة معرفتنا إياها. حيث بإتباع المنهج العلمي نستطيع الحصول على نتائج دقيقة والخروج بتوصيات هادفة.

يوجد أربعة أنواع أساسية لمناهج البحث العلمي هي: المنهج القانوني، المنهج الوظيفي، المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، ونحن في موضوع الاقتصاد نركز أساساً على المنهجين الأخيرين: الاستنباطي والاستقرائي.

الشكل رقم (04): مناهج علم الاقتصاد



2- المنهج الاستنباطي *Deductive Method* :

المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي) هو البرهان الذي يبدأ به العقل من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة، لكن مفهوم الاستنباط في مناهج البحث العلمي له مدلول خاص، إذ هو انتقال الذهن من قضية أو عدة قضايا مسلم بها إلى قضية أو قضايا أخرى هي النتيجة وفق قواعد المنطق، ودون الالتجاء إلى التجربة.

وعليه فالمنهج الاستنباطي عملية تفكير يشتق الشخص بها استنتاجات محددة من خلال تعميمات عامة تستند أصلاً إلى قوانين منطقية. وفي الاستدلال الاستنتاجي مجموعة من الخطوات المتسلسلة هي: المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى والنتيجة. فالمنهج الاستنباطي إذا يقوم على مقدمات مسلم بها بصفة نهائية أو مؤقتة، ونتائج تنتج عنها بالضرورة. وهذه المقدمات أو المبادئ المسلم بها، التي يفترض صوابها بغير برهان، ولا تخضع للنقد في ذاتها هي الأسس الجوهرية للمنهج الاستنباطي.

وبناء عليه فإن الباحث يحاول إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الفرع أو الجزء من خلال الفرضية القائلة "بأن الفرع أو الجزء يقع ضمن الكل". يسمى المنهج الاستنباطي بالمنهج النازل، وهو ذلك المنهج الذي ينتقل من الكل إلى الجزء.

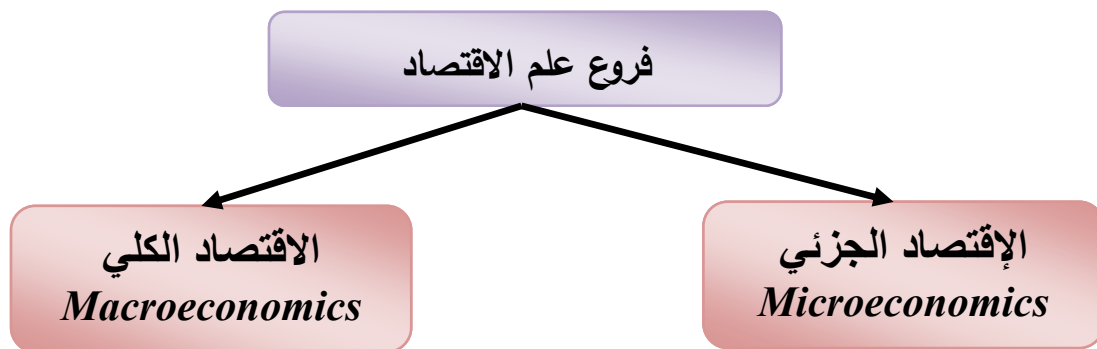
3- المنهج الاستقرائي *Inductive Method* :

يتم تعريف كلمة استقرائي بأنها طريقة لوصف شيء معين مما يؤدي إلى استنتاج شيء آخر، لذلك عند استخدامه في التفكير المنطقي فإن ذلك يعني جمع المعلومات والوصول إلى النتائج باستخدام الملاحظة، بالتالي فإن المنهج الاستقرائي يعتمد بشكل كبير على ملاحظة الباحث أو الطالب، إذ يتم تقديم مجموعة من الأمثلة من قبل الأستاذ أو المقدم لفكرة ما، ثم تتيح للطالب أو الباحث القدرة على استنتاج كيفية عمل المفهوم، وذلك من خلال الملاحظة والقدرة بعدها على تحديد القواعد المرتبطة بذلك المفهوم، وهو عكس المنهج الإستنباطي والذي يعتمد على الأستاذ أو المفكر بشكل أكبر، إذ يشرح مقدم الفكرة مفهوم جديد، ثم يمارس الطالب هذا المفهوم مباشرة. وعليه يمكن القول أن المنهج الإستقرائي هو عملية منطقية ينتقل المحلل بواسطتها من الظواهر الاقتصادية (الوقائع الفعلية)، إلى القوانين الاقتصادية العامة التي تحكم الظواهر قيد الدراسة، يسمى بالمنهج الصاعد، هذا المنهج ينتقل من الجزء إلى الكل.

ثانيا- فروع علم الإقتصاد:

يهتم علم الإقتصاد بنوعين من التحليل الاقتصاديين اللذان ينطويان على نظريتين أساسيتين ويتعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية الجزئية أو ما يسمى بالإقتصاد الجزئي *Microeconomimics* والنظرية الاقتصادية الكلية أو ما يسمى بالإقتصاد الكلي *Macroeconomimics* ، وفيما يلي سنقدم فكرة مختصرة عنهما:

الشكل رقم(05): فروع علم الاقتصاد



1- الإقتصاد الجزئي *Microeconomics*:

الاقتصاد الجزئي هو فرع من فروع علم الاقتصاد، ويعنى بتحليل ودراسة تصرفات المستهلك والمؤسسة في ظل كمية الموارد المحدودة في البيئة المحيطة، وذلك بهدف فهم عملية صناعة القرار من قبل المستهلك.

يهتم الاقتصاد الجزئي بدراسة الظواهر الاقتصادية الجزئية (الفردية)، أي يحاول دراسة الوقائع والأحداث من منظور جزئي مثل "دراسة وتحليل الطلب، دراسة وتحليل العرض، دراسة وتحليل مرونة العرض، تعظيم الأرباح للمؤسسة، تدنية التكاليف للمؤسسة، سلوك المستهلك الفرد... الخ".

2- الإقتصاد الكلي: *Macroeconomics*:

هي تلك النظرية التي تهدف لتفسير وفهم الظواهر الاقتصادية بطريقة مجردة ومبسطة من أجل الوصول إلى التنبؤ للقيم المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية.

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة الظواهر الاقتصادية الكلية (القومية)، أي يحاول دراسة الوقائع والأحداث من منظور كلي مثل "حساب الناتج الوطني الإجمالي *PNB*، الناتج المحلي الإجمالي *PIB* حساب معدلات التضخم، البطالة... الخ".

3- الفرق بين النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية:

يتعامل الاقتصاد الجزئي مع الوحدات الفردية مثل الأسر والمنشآت حيث يهتم هذا النوع من النظرية الاقتصادية بالكيفية التي توزع بها الأسرة دخلها كما يهتم بمستوى الإنتاج الذي يعظم ربح المؤسسة، أما النظرية الاقتصادية الكلية فهي تتعامل مع الاقتصاد الوطني ككل حيث تهدف إلى فهم وتفسير آلية تجديد المجمعات الكلية (الناتج الوطني، الطلب الكلي، العرض الكلي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الكتلة النقدية....) بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار وما يطرأ عليها من تغييرات عبر الزمن.